فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يحكم عليه كما ان الحرف

بشيء بجزء من اجزاء الحدث وحده ماخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شيء آخر

فحصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وعنوانا عن الحرف ولم يبلغ المرتبة

الاسم فان قلت لم جعل النسبة التامة مضمونا المنسوب وجعل المجموع معنى

مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص

لها باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب

اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل

والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وصف كذلك الصفة

نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل اجيب بان النسبة

في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها اصلا والمقصود

من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها

نسبة تقييدية غير تامة لانقضاء انفرادها كما عن غيره وعدم ارتباطها به

ولا

ولا تكون هي الغاية مقصودة بالافادة من العبارة فليس اجزاء ولا حظا

جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف وتجعل محكوما

بها واما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت ما ذكرته من

ان مجموع الفعل وفاعله لا يصح ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره النحاة من

ان المسندة في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية واجيب بان المقصود

هو ان الحكم باحدهما ان ابا زيد قائم والذي هو الحكم بان زيدا قائم الاب و

لا شك ان هذين الحكمين لسيا غير هو مين حريجا من هذا الكلام بل المقصود

الاصلي احدهما والاخر فيهم التزاما فان كان المقصود هو الاول

فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو تعيين

المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني فالمسند هو المفيد بالاب

الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يربط بغيرهما

اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك لم يربط بزيد ولم يقع خبرا

عنه ومن ثم سمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وقعت بلام التجريد